العرب
الأحد 2021/02/07
السنة 43 العدد 11964

إشكاليات مثلث الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيين

مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل ياسر عرفات

يعيش المثلث الأميركي – الإسرائيلي – الفلسطيني أزمات حادة يمكن أن تؤثر على الجهود الرامية لإحياء عملية السلام، والانخراط في مفاوضات جادة بشأنها، فلدى كل ضلع من أضلاع المثلث انشغالات وأولويات، تجعل مسألة العودة إلى التفكير في التسوية عملية صعبة.

شهدت الأشهر الأخيرة من حكم الرئيس الأميركي دونالد ترامب طلاقا بائنا بين واشنطن والفلسطينيين، وبالذات الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي أعلن رسميا ومرارا عدم قبوله مشاركة الولايات المتحدة في الجهد الدولي لإعادة التفاوض مع الإسرائيليين والتوصل إلى اتفاق سلام.

حدث ذلك بعد الدور الأميركي الفاعل في اتفاقات التطبيع بين إسرائيل ودول عربية، وانحياز ترامب الفاضح في دعم إسرائيل سياسيا وعسكريا، والتقييد على السلطة الوطنية ووقف التبرعات المالية والإنسانية الأميركية المباشرة، وتلك التي تتم من خلال مؤسسات الأمم المتحدة.

أعادت الإدارة الأميركية الجديدة العمل بالسياسة الدائمة للولايات المتحدة في ما يتعلق بالعلاقات مع القضية الفلسطينية، والتي استمرت لعقود عديدة. وتمثلت في الاعتماد على الفصل بين الاحتياجات المالية والإنسانية، وبين السياسة الثابتة والدائمة لواشنطن منذ عام 1948 بدعم إسرائيل وتفوقها عسكريا واقتصاديا.

لم يكن ذلك فقط في مجال النزاع وإدارته، لكن أيضا لضمان التفوق الإسرائيلي العسكري في الشرق الأوسط، وتنفيذ الأهداف السياسية والعسكرية في تلك المنطقة.

شغلت السياسة الأميركية نفسها منذ سنوات طويلة في ما أصبح يعرف بالعمل لإنهاء النزاع الذي طال عمره، وكانت تلك الجهود تقود فقط لتسليم الفلسطينيين وآمالهم بالتحرر لقمة سائغة في يد من تسبب في فقدانهم الحرية والاستقلال في بلادهم.

القيادات الفلسطينية تعي أن المطلوب من الولايات المتحدة باعتبارها الوسيط الوحيد المقبول من إسرائيل هو الدعوة للتفاوض للتوصل إلى اتفاق عادل، فهل أن واشنطن عازمة على ذلك؟

إن قرارات الرئيس جو بايدن بإعادة المساعدات من خلال الأمم المتحدة، ومحاولة افتتاح المكتب الفلسطيني في واشنطن، لا تمثل تغييرا في السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، لكنها تمثّل تأكيدا لما عانى منه الشعب الفلسطيني منذ زمن.

ولا يريد الفلسطينيون المساعدات كبديل عن استقلالهم في بلادهم، وهو ما تدركه القيادات الفلسطينية متعددة الآراء والأهداف والتحالفات، وتعي أن المطلوب من الولايات المتحدة، باعتبارها الوسيط الوحيد المقبول من إسرائيل، وأحد الأطراف الثلاثة في معادلة السلام، هو الدعوة إلى التفاوض للتوصل إلى اتفاق عادل تؤيده الأمم المتحدة ودول العالم بأسرها، فهل أن الولايات المتحدة عازمة على ذلك؟

المشكلة الآن في أن الخلاف الفلسطيني الداخلي أعمق وأكبر من المشاكل الإسرائيلية الداخلية ، ولا توجد في مستقبل المنطقة مساحة أو مكان لمؤتمر تفاوض فلسطيني – إسرائيلي بإشراف أميركي

يشير الواقع إلى أن الطرف الأول من المعادلة غير مهتم في المرحلة الحالية بالتفاوض، على الرغم من التهليل والترحيب بمكالمة هاتفية من الدرجة الرابعة بين موظف للحكومة الأميركية مع رئيس الاستخبارات الفلسطينية، بينما عناوين وهواتف الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء ووزير الخارجية معروفة للجميع.

وكما أعلن وزير الخارجية الأميركي أن إيران قد تنتظر شهورا وربما سنوات للعودة إلى التفاوض مع الولايات المتحدة، فإن على الفلسطينيين أن يفهموا الرسالة.

هناك مهمات كثيرة وشاقة أمام الرئيس الأميركي، أولاها تحدي وباء كورونا الذي عم العالم، وقد يكون ضحاياه من الأميركيين بالملايين في العام الحالي.

هذا هو التحدي الأكبر لإدارة بايدن، لكنه ليس الوحيد، فهناك أيضا ضرورة عاجلة لتهدئة الوضع الداخلي بعد معركة الجمهوريين والديمقراطيين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، إضافة إلى مهمة إعادة الحياة الاقتصادية والمالية وفتح أسواق التوظيف ومعالجة أزمة المهاجرين.

وأعلنت الولايات المتحدة عزمها على تقوية علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ودعم حلف الناتو، ومحاصرة إيران ومنعها من دخول نادي الدول النووية، ونقل المواجهة الأهم من الخليج العربي والشرق الأوسط إلى غرب آسيا للتصدي لروسيا والصين وكوريا الشمالية.

قد يكون من دوافع عدم اهتمام الولايات المتحدة بالعمل تجاه تحضير تفاوض فلسطيني – إسرائيلي هو تأكدها من أن إسرائيل لا تريدها، وأن الفلسطينيين ليسوا مستعدين لخوض تلك التجربة بعد.

لا تريد إسرائيل، وهي الشريك الثاني من معادلة التفاوض، خوض التجربة والاتفاق الوحيد الذي تم بينها والفلسطينيين منذ ثمانية وعشرين عاما مضت لم يتم تنفيذ بنوده بعد.

ويعد الوضع الراهن الذي ساد خلال السنوات الماضية هو الأفضل لإسرائيل، حيث ضمت أراضي شاسعة، وشيدت مستوطنات، وهوّدت القدس، وطردت سكانا، وسجنت عددا كبيرا من الناشطين، وليس هناك خطر كبير عليها من كافة فصائل الفلسطينيين، وتوصلت إلى اتفاقات تطبيع مع دول عربية، وتسمح بتوريد الأموال الخليجية لقطاع غزة، فلماذا تحتاج للتفاوض مع الفلسطينيين؟

الأولوية لإسرائيل في المرحلة الحالية هي إيران وتحالفاتها وتسليحها وتوسعها في سوريا ولبنان واليمن وجديتها في التوصل إلى سلاح ذري.

الفلسطينيون هم الضلع الأخير في المثلث، ويبدو أنهم غير مهتمين أو راغبين أو ربما غير قادرين على دخول حلبة التفاوض مع إسرائيل، فهم في خلاف داخلي عميق مع بعضهم البعض، وهم أيضا في مرحلة الانتخابات الوطنية العامة على أساس الاحتفاظ كل بما يحكم ما تبقى من الأرض الفلسطينية، وما تبقى من الشعب.

كما أن هناك خلافا مبطّنا بين قيادات الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركتا فتح وحماس، في انتخاباتهم الداخلية لاختيار أشخاص جدد لتعويض القيادات القديمة.

وهناك اتجاه تحاول من خلاله حماس التوصل إلى اتفاق داخلي بشأنها في قطر وتركيا، ومناقشات واقتراحات عديدة في فتح حول المجلسين الوطني والتشريعي.

وثمة أسئلة مهمة تحتاج الإجابة عنها كي يمكن فهم المسار الذي يمضي فيه الفلسطينيون، مثل من يستبدل من، ومن يمثل اللاجئين، ومن يمثل أهل البلد، وهل سيعلن استقلال قطاع غزة عن السلطة الوطنية في الضفة الغربية، وهل ستوافق حركة حماس على التفاوض مع إسرائيل، وما هو موقف حركة الجهاد، ومن سيرث القيادة في حركة فتح؟

النتيجة هي إمّا رفض لنتائج الانتخابات وبقاء الوضع كما هو قبلها، وهل هناك توافق فلسطيني حول الأهداف والتسوية؟ ليس هناك مكان للتفاوض مع إسرائيل، وتبدو المشكلة الآن في أن الخلاف الفلسطيني الداخلي أعمق وأكبر من المشاكل الإسرائيلية الداخلية وبين الأحزاب، وكلاهما يلجأ إلى الانتخابات من أجل تجديد الشرعية فحسب، ولا توجد في مستقبل المنطقة مساحة أو مكان لمؤتمر تفاوض فلسطيني – إسرائيلي بإشراف أميركي.

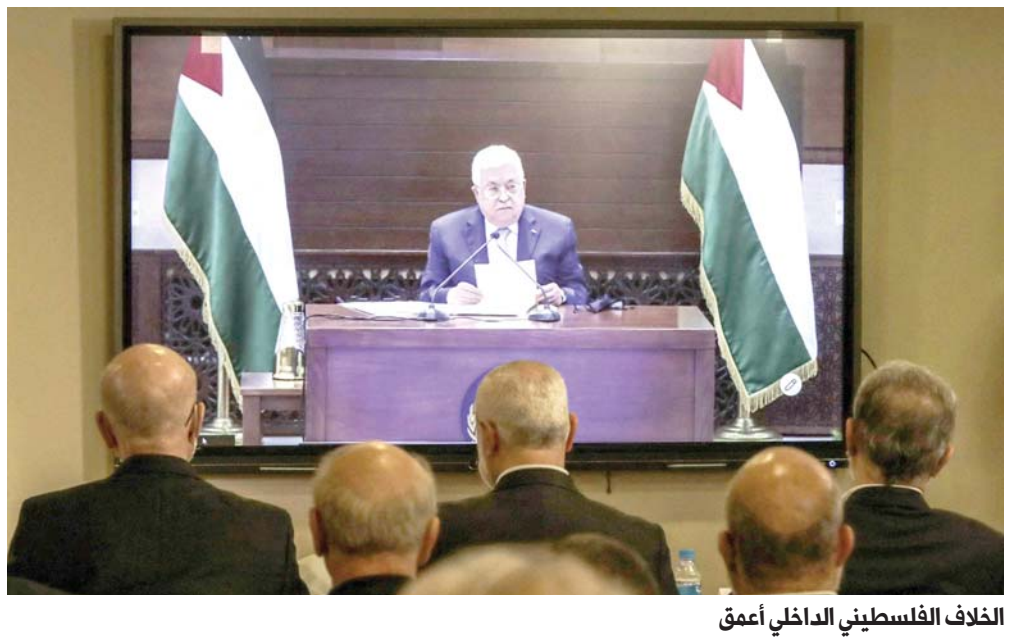

الخلاف الفلسطيني الداخلي أعمق

الإعلام القطري يحشد ضد معارضيه

لا تعتذر عمّا أصبت

علي الصراف
كاتب عراقي

بعضنا تأخذه الحمية أكثر ممّا يجب حيال من لا تأخذه الحمية أصلا. لنتعلم من ذلك أن هناك سبيلا واحدا لمواجهة الغطرسة، هو الترفع.

من تأخذه العزة بالإثم لا يستحق أن تأخذك به سماحة. دعه يتلظى بما صنع.

المصالحة الخليجية دفعت بعض الكتاب والصحافيين العرب إلى طي الصفحة مع قطر احتراما لموقف تبنته حكوماتهم، أو أملا بأن تعود المياه إلى مجاريها بين إخوة أجبرتهم الظروف على أن يفترقوا، ثم أجبرتهم الظروف على أن يعودوا ليلتقوا مجددا.

شيء من مكارم النفس يبقى مهما، ذلك أنك عندما تترجل عن حصانك العالي، فلأنك لا تريد أن تواصل نزاعا اتفقنا أو اتفقت حكوماتنا على الأقل على أنه لا ينفع، وأن الوقت قد حان للسير في اتجاه آخر.

هذا لا يشمل قطر، أو بعضها على الأقل، ممن لا يريد أن يترجل. فالمصالحة الخليجية لم تكن إلا هامشا في السلوك السياسي لم يصدر عن قناعات فعلية بأن المسالك التي سلكتها البلاد كانت ضارة بالأخوة الخليجية، ضارة بالتضامن العربي، وضارة بمنطق الحكمة أصلا.

لقد بنت هذه البلاد طموحاتها بتوسيع النفوذ على مشروع أيديولوجي، واندفعت به على ارتباط واضح بأجندات خارجية تستهدف تمزيق المنطقة والسعي لـ"إعادة بنائها" إنما على أساس "إعادتها إلى مكوناتها الأولية". ولئن بدأت البداية من هدم الدولة، فذلك لم يكن هو منتهاها.

كانت تلك هي نظرية "المحافظين الجدد" أيام كان دونالد رامسفيلد (وزير الدفاع الأميركي الذي قاد غزو العراق) وديك تشيني (نائب الرئيس الأميركي الأسبق) ونيوت جينغريتش (رئيس مجلس النواب الأميركي الأسبق) هم أبطال اللعبة. والعراق كان هو هدف التجربة الأول. وإذا شئت أن تأخذ الأمور من نهاياتها، فها هي أمامك: بلد ممزق وحكومة فاشلة، ونظام قائم برمته على سيبة من ثلاث أثافيّ: الطائفية، الفساد، والإسلام السياسي.

مصر لم تكن "على وشك"، لأنها كانت غارقة في المستنقع نفسه، وذلك عندما تصدر الإخوان المسلمون المشهد، وقادوا البلاد إلى حافة الإفلاس، والفشل الاقتصادي، والتصدع الاجتماعي الذي غذته تفجيرات الكنائس، (أم نسينا؟).

كان المشروع هناك هو أن يعود 100 مليون مصري إلى "مكوناتهم الأولية"، ليكتشفوا أنهم قبائل متناحرة، على دين أو مذهب أو أصوليات أشد توغلا في استدعاء "الأصول".

سنة واحدة كانت تكفي لتضع مصر رفاعة الطهطاوي وعباس العقاد وطه حسين ونجيب محفوظ وعلي عبدالرازق وسلامة موسى ونخبة لا حصر لها في الفكر والفن والأدب، تحت رحمة أبوالأعلى المودودي، وابن تيمية، وحسن البنا ومحمد مهدي عاكف صاحب نظرية "طز في مصر".

قطر كانت هي الممول الرئيسي، لكي لا نقول الوحيد، لانقلاب الانتفاضة ضد نظام الرئيس بشار الأسد من حراك وطني يطالب بالحرية، إلى عمل مسلح يتولاه جهاديو جماعة الإخوان، ويتصدرون به مشهد "المعارضة الوطنية"، بينما يعرف السوريون أن بين هؤلاء وبين "الوطنية" ما لا سبيل إلى قياس المسافة فيه. ولئن تحول الصراع إلى ثأر من ثأر، فقد رد الثأر بأسوأ مما يمكن للثأر أن يفعل، حتى أصبحت البلاد خرابا تنعق فوقه البوم، وما من سبيل أمامها لتخرج منه.

تنظيمات الإخوان المسلمين نوع من حصان طروادة لتنفيذ نظرية إعادة دول المنطقة إلى مكوناتها الأولى، فلكي تنشأ أنظمة ديمقراطية كان يجب أن يُعاد، ليس تفكيك الدولة فقط، بل تفكيك المجتمع نفسه

كل ذلك كان ثمرة لمشروع يجعل تنظيمات الإخوان المسلمين نوعا من حصان طروادة لتنفيذ نظرية "إعادة دول المنطقة إلى مكوناتها الأولى". فلكي تنشأ أنظمة ديمقراطية، حسب تلك النظرية، فقد كان يجب أن يُعاد، ليس تفكيك الدولة، بل تفكيك المجتمع نفسه، وتعريته من اعتباراته الوطنية التي نشأت مع نشوء دولة الاستقلال، ليعود مجتمعا تتناحر قبائله وطوائفه ومذاهبه مع بعضها البعض. وفي الطريق إلى ذلك، فإن هناك بقايا ثروات يتعين أن تُنهب، وصعاليك يتصدرون السلطة ليقيموا أنظمة فساد، ومنظمات "مجتمع مدني" تباع وتشترى في سوق نخاسة الضمائر.

قطر وقفت خلف هذا المشروع، ومولته، ليس بالمال فقط، وإنما بالسلاح والدعم اللوجستي، بل وتدابير المؤامرة أيضا. وعلى سبيل المثال، فلكي تدفع لتنظيم جبهة النصرة 20 مليون دولار يحتاجها لكي يواصل "النضال" بدماء السوريين، فقد كان يكفي القيام بوساطة "إنسانية" لإطلاق سراح محتجزين أجانب. تدابير من هذا النوع هي التي جعلت "النضال" عملا يوميا من أعمال القتل الوحشي.

الاعتقاد السائد هو أن نظرية "إدارة التوحش" التي أعدت لتكون أساسا منهجيا لكل الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، كتبها شخص يدعى أبوبكر ناجي.

لا يهم من كتب. الحقيقة هي أن تمويل ودعم جماعة الإخوان، هو الكاتب الحقيقي لذلك المنهج. فالواضح والمعلوم والمُثبت هو أن هذه الجماعة هي مصنع التفريخ الذي لا ينضب لكل الجماعات الجهادية التي عرفتها المنطقة.

وقطر، برغم المصالحة، لم تتراجع عما كتبت. هذا هو الواقع، إذا شئت أن تسمي الأشياء بأسمائها. فهي لم تتخل عن شيء مما فعلت. ولئن ظلت قادرة على المناورة فيه، أو التغطية عليه، فإن السجلات ومؤدياتها ما تزال تفعل الفعل نفسه.

بعض الكتاب والصحافيين ممن غلبتهم الحمية وسادهم الأمل، أخذتهم الغيرة على وحدة بلدانهم وصواب مقاربتها السياسية، إلى الحد الذي قرروا فيه التسامح، فانتهوا إلى مغازلات تنشد الألفة والوداد، مع من تغلظ قلبه. فهب ليرد عليهم بالقول "لن نسامحكم، ولن نغفر لكم".

المصالحة المدفوعة بأغراض التسويات الفوقية لم تكن لتشمل التسامح، لأنها لم تكن تعبيرا عن رغبة بتغيير المسالك، وإنما بالالتفاف عليها.

لم يكن انتقاد تلك المسالك خطأ. وفي الواقع، فإن الحاجة إلى كشف عواقبها المدمرة تظل ضرورية حتى لو تحقق تغيير يعلن التخلي عن المشروع برمته، من أول المحافظين الجدد، إلى آخر الإخوان المسلمين. على الأقل لأن عشرات الملايين ما يزالون يدفعون مُر الثمن، ولأن التهديد ما يزال قائما، ولأن البحث عن فرصة لإعادة بناء حقيقية ما تزال تتطلب جهدا هائلا وتضحيات جسيمة وصبرا أبعد من صبر أيوب على الفقر والتخلف، وعلى معرفة الطريق للخروج منه أصلا.

أحد أهم الانتقادات هي أن دولة خليجية تتورط في مشروع أيديولوجي عمل يجسد، بحد ذاته، حماقة تاريخية. ليس لأن الطبيعة الخليجية لا تتحمل ذلك فحسب، بل لأن دول المشاريع الأيديولوجية نفسها سقطت من رفوف التاريخ أيضا.

فبماذا أخطأت لكي تعتذر؟

وهل ترجل الآخر من حصانه لكي تقابله بشيء من مكارم النفس؟

الصحافيون والكتّاب الذين تريد قطر أن تواصل ملاحقتهم، تعلموا الدرس بأفضل مما يمكن للتعلم أن يكون: لا تعتذر عما أصبت.

مشروع تدعمه قطر لم ينته بعد